اعادة توزيع الدخول لصالح الفقراء- مدخل نظري لمعالجة الكساد

الدكتور عبد الحسين العنبكي
المستشار الاقتصادي لرئاسة الوزراء

المستخلص

يتناول البحث دراسة أزمات الكساد العالمي من أوجهها المختلفة ويدعو البحث إلى ضرورة التفكير خارج المألوف النظري وإيجاد طروحات نظرية تستوعب تطور الحياة والعولمة والتغير التكنولوجي ومستوى معيشة الأفراد وحجم التفاوت في توزيع الدخول ليس على المستوى القومي حسب ،بل على المستوى العالمي أيضا ، دون الالتفات على المقاومة المحتملة للفكر الكلاسيكي المعهود ، حيث كلما ازدادت عوائد عناصر الإنتاج فان الاستهلاك سوف يزداد ، كما ان الميل الحدي للاستهلاك قد يرتفع ويكون الارتفاع بمعدلات اكبر لدى الشرائح منخفضة الدخل (أفواه الفقراء) بقصد إشباع حاجات غير مشبعة ، ويزداد الطلب الاستثماري عندما تزداد الكفاءة الحدية لرأس المال بما يفوق سعر الفائدة ، وبذلك يكون الدخل القومي مرتبط بعلاقة دالية طردية مع (الاستثمار) وكلما ازداد عائد الاستثمار تشجع المنظمون على استثمارات اكبر من عوائدهم فتكون العلاقة طردية بين حجم الاستثمار والارباح المتوقعة عنه ، ومن ثم سيتأثر مستوى التنمية بمعدلات الارباح طالما هي دالة في الاستثمار.

التدخلات الحكومية (إدارة الطلب) اطالت من اعمار الازمات ولكن في نفس الوقت منعتها من ان تتعاظم الى حدود خارج السيطرة ، فهي اذن من زاوية عززت مناعة الاقتصاد بالاعتماد على تدخل الحكومة وجعلت في الوقت نفسه المناعة الذاتية للاقتصادات تتراجع لانها صارت في حضانة السياسات الماكروية الحكومية مما قلل من قدرة الأسواق على التكيف وأصبحت آلية السوق هي الاخرى غير فاعلة (لزجة) في قدرتها على العمل لإعادة التوازن والاستقرار، ولكي يستمر الطلب الاستثماري لابد ان يسير معه الطلب الاستهلاكي من اجل ايجاد التوازن وتصفية السوق وبخلافه تحدث ازمات الكساد ، ولكي يسير الطلب الاستهلاكي بالشكل الكافي لدفع الاستثمارات وتحقيق الارباح لابد من اشباع افواه الفقراء بشكل مستمر ، وهذا يؤكد ان الحل لازمات الكساد ، ولكي لا تنكمش استثمارات الرأسماليين وتنكمش ارباحهم بالتبعية عليهم ان يفكروا مليا باسلوب لتوزيع عوائد عناصر الانتاج بشكل عادل ومنصف .

الجديد في الأمر هو ان ما يستحقه كل عنصر من عناصر الإنتاج من العوائد لم يعد يحصل عليه وفق آليات التنافس، ولذلك لم تعد عناصر الإنتاج أربعة، وعلينا ان نغير الإطار النظري لتصبح خمس عناصر إنتاج، وليصبح متغير التكنولوجيا عنصراً كامل العضوية وليس تابعاً او متبوعاً يظهر أثره متجسداً في رأس المال تارة او غير متجسد وانما مجرد (بواقي) كالمعارف الفنية والخبرات وحسن التنظيم وغيرها، وإذا كانت الدولة هي الإدارة والقطاع الخاص هو الاقتصاد فان مزيجا امثلا بين الإدارة والاقتصاد يضمن لنا شيوع اقتصاد السوق الاجتماعي بما يحقق التنمية المستدامة ويحد من ظهور ازمات كساد كبيرة ومتناوبة.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ الميل الحدي للاستهلاك، عناصر الإنتاج، الاجور لزجة، ريع الأرض، الازدواج الضريبي، ضغوط انكماشية، ضغوط تضخمية، الربح الاحتكاري، الربح التنافسي، التضخم الركودي، إيراد الدماغ، العولمة العادلة، اقتصاد السوق الاجتماعي، الرفاهة الفردية، التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية، التكافل الاجتماعي، الشرائح الهشة.

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد 20
العدد ٧6
لسنة ٢٠١٤
الصفحات ٢٦٠- ٢٧٤

المقدمة:

لو سلمنا بنظرية كينز في التوزيع على اساس ان الدخل القومي دالة رياضية في الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري ، فلو ازدادت عوائد عناصر الإنتاج فان الاستهلاك سوف يزداد ، كما ان الميل الحدي للاستهلاك قد يرتفع ويكون الارتفاع بمعدلات اكبر لدى الشرائح منخفضة الدخل (أفواه الفقراء) بقصد إشباع حاجات غير مشبعة ، ويزداد الطلب الاستثماري عندما تزداد الكفاءة الحدية لرأس المال بما يفوق سعر الفائدة ، وبذلك يكون الدخل القومي مرتبط بعلاقة دالية طردية مع (الاستثمار) وكلما ازداد عائد الاستثمار تشجع المنظمون على استثمارات اكبر من عوائدهم فتكون العلاقة طردية بين حجم الاستثمار والارباح المتوقعة عنه ، ومن ثم سيتأثر مستوى التنمية بمعدلات الارباح طالما هي دالة في الاستثمار، ولذلك نحن نتفق هنا مع ما يقوله (بولدينغ) احد الكنزيين المحدثين من ان (الرأسماليين يربحون ما ينفقون ، والعمال ينفقون ما يربحون) . [١]

وهذا يؤكد ان الحل لازمات الكساد ، ولكي لا تنكمش استثمارات الرأسماليين وتنكمش ارباحهم بالتبعية عليهم ان يفكروا مليا باسلوب لتوزيع عوائد عناصر الانتاج بشكل عادل ومنصف .

فرضية البحث:

لكي يستمر الطلب الاستثماري لابد ان يسير معه الطلب الاستهلاكي من اجل ايجاد التوازن وتصفية السوق وبخلافه تحدث ازمات الكساد ، ولكي يسير الطلب الاستهلاكي بالشكل الكافي لدفع الاستثمارات وتحقيق الارباح لابد من اشباع افواه الفقراء بشكل مستمر .

مشكلة البحث:

ان أدوات التحليل الاقتصادي قد تتطور مع الزمن ولكن في اوقات كثيرة تتغير ظروف الاداء الاقتصادي ومتغيرات البيئة الاقتصادية والاهميات النسبية لكل عنصر من عناصر الانتاج بشكل غير متناسق مع تطور ادوات التحليل ، عندها يتصدى البعض للتفكير خارج المألوف ويواجهون مقاومة شديدة من المتمسكين بالادوات الموروثة ولا تجد الطروحات النظرية الجديدة مؤيدين لها الا بعد مديات زمنية قد تطول او تقصر اعتمادا على مدى النضج العملي للحالة الجديدة.

هدف البحث:

يحاول البحث الحالي تحقيق الاهداف الاتية :

١) السعي لإضافة عنصر الإنتاج (التكنولوجيا) بوصفه بعدا متضمنا ومتجسدا في مستوى كفاءة العناصر الأخرى.

٢) محاولة إثبات ان إعادة توزيع عوائد عناصر الإنتاج قد تحد من نشوء أزمات كساد في الأنظمة الرأسمالية .

وسوف يتناول البحث المطالب الآتية:

المطلب الاول / الفقر .. سوء توزيع عوائد عناصر الانتاج

العدالة في توزيع عوائد عناصر الانتاج لا تعني المساواة ، كما يشتهر الشيوعيون بمقولة (من كل حسب عمله ولكل حسب حاجته) لان الإنسان بطبيعته ليس ملاكا مفرغا من الغرائز بل هو مجموعة غرائز ونزعات فردية تنضبط عند البعض وتنفلت عند الاخر ، وانما العدالة تعني الاستحقاق بمقدار الجهد المبذول او الفترة المنتظرة او المخاطر المحتملة او الخبرة والمعارف النادرة ، لكي نتجنب الوقوع بازمات خانقة او على الاقل الحد من حدوثها ، نعتقد ان هناك ضرورة لاعادة النظر في نظرية التوزيع للعوائد على عناصر الانتاج واعادة قراءة وظائف تلك العناصر والمستجدات التي حصلت عليها ، وهذا الامر قد يفضي الى اشباع اكبر للفقراء ويجعل حل ازمات الكساد متاحا ربما بنفس ادوات ادارة الطلب الكلاسيكية التي ستبدوا اكثر نجاعة ، وسوف نتناول في هذا المبحث الفقرات الاتية:

اولا: الفقر والجوع .. مقابل .. البذخ واللهو:

اختارت الأمم المتحدة يوم (١٧ أكتوبر/ تشرين الأول) من كل عام يوما عالميا للفقر ، لان وضع الفقراء في العالم وصل إلى حد من الخطورة لا يمكن السكوت عنه كما اشارت الاحصائيات الأخيرة إلى إن نسبة المجاعة والفقر في العالم قد بلغت مستويات كبيرة جعلت الاغنياء يعيشون في جزيرة منعزلة تعج بالترف والبذج واللهو وسط بحر متلاطم من الفقر والجوع حسب البيانات التي تنشرها الامم المتحدة ، ويمكن عرض بعض مؤشرات الفقر في الاتي: [٢]

– تجاوز عدد السكان ٦ مليار نسمة منهم (٤.٣) مليار في الدول النامية ، يعيش منهم ما بحدود ٣ مليار تحت خط الفقر ،أي(٢ دولار) في اليوم للفرد ، ومن بين هؤلاء هنالك (١.٢) مليار يحصلون على أقل من دولار واحد يوميا .

– نسبة(٣٣.٣%) من سكان البلدان النامية ليس لديهم مياه شرب آمنة أو صالحة للشرب والاستعمال، و٢٥% يفتقرون للسكن اللائق، و(٢٠ %) يفتقرون لأبسط الخدمات الصحية الاعتيادية، و٢٠% من الأطفال لا يصلون لأكثر من الصف الخامس الابتدائي، و(٢٠%)من الطلبة يعانون من نقص وسوء التغذية.

– تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر(٤٨)دولة في العالم، كما أن ثروة ٢٠٠ من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل(٤١%) من سكان العالم مجتمعين. وتوضح الدراسات أنهم لو ساهموا بـ(١%)من هذه الثروات لغطت تكلفة الدراسة الابتدائية لكل الأطفال في العالم النامي .

– يموت ٣٥ ألف طفل يوميا بسبب الجوع والمرض ويعاني خمس سكان البلدان النامية من جوع ،بينما تقل المساعدات المخصصة للدول الفقيرة عن طريق منظمة الأمم المتحدة عما تنفقه تسعة من البلدان المتقدمة على غذاء القطط والكلاب في(ستة) أيام فقط .

– وقال المدير العام للفاو جاك ضيوف «تشكل أزمة الجوع الصامت خطرا بالغا على السلام والأمن بالعالم. نحتاج بشكل ملح إلى التوصل إلى توافق واسع بشأن القضاء كلية وبسرعة على الجوع» هذا يعني ان الجوع يتبعه حروب وعنف بالضرورة.

– لا تزال الدول الأغنى في العالم تمتنع عن توقيع أية اتفاقيات للحد من انبعاث الغازات السامة من مصانع التكنولوجيا التي تمتلكها، ويدق الخبراء في هذا المجال ناقوس الخطر ويعلنون أنه إذا لم تبذل جهود كبيرة في هذا المجال فإن كوكب الأرض ربما يصاب بشيخوخة مبكرة نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري الناجم عن تضرر طبقة الأوزون مما يوثر سلبا على الزراعة وانتاج الطعام.

– وجود شبح مخيف اخر يهدد حياتنا ووجودنا الا وهو شبح شحة المياه في كل دول العالم فقد بات خطر شحة المياه يقض مضاجع البشر وينغص عليهم حياتهم ، حيث ستتسبب بكوارث كثيرة منها غلاء اسعار المواد الزراعية وبالتالي ازدياد مئاسي الفقراء والمعدمون .

ثانياً: اختلال توزيع العوائد على عناصر الإنتاج :

ورث الاقتصاديون الحاليون من نظرية التوزيع أربعة عناصر إنتاج، العمل **labor** وعائده (الأجور **Wage**) ورأس المال **Capital** وعائده (الفائدة **Interest**) والأرض **Ground** وعائدها (الريع **rent**) والتنظيم **Organization** وعائده (الربح **profit**)، هذه العناصر الأربعة تخضع لمنظومة عوامل مؤثرة من داخل النموذج ومن خارجه، تجعل عملية الانتظام السابقة المنسجمة مع قوى السوق التي تتمثل بحرية الدخول والخروج لكل قوى الإنتاج من والى السوق ولأي سلعة كانت ، لم تعد متاحة بنفس المرونة والاستجابة وبنفس اتجاه الأثر وحجمه والتكيفات اللازمة للابقاء عند حالة التوازن والاستقرار ، قوى التكييف قد اختلت، ليس فقط عدم مرونة تكيف الاسعار (اصبحت لزجة) لانها مثقلة بالسياسات الاقتصادية الكلية التي تحد من تكييفها الا بالاتجاه المرغوب من قبل الحكومات وهي مضادات تستخدمها الحكومات لتوجيه الاقتصاد بالاتجاه المرغوب ، فهي اذن تدخلات حكومية واحتكارية ونقابية لم تكن موجودة في الفكر الكلاسيكي ، هذه التدخلات اطالت من اعمار الازمات ولكن في نفس الوقت منعتها من ان تتعاظم الى حدود خارج السيطرة ، فهي اذن من زاوية عززت مناعة الاقتصاد بالاعتماد على تدخل الحكومة وجعلت في الوقت نفسه المناعة الذاتية للاقتصادات تتراجع لانها صارت في حضانة السياسات الماكروية الحكومية مما قلل من قدرة الأسواق على التكيف وأصبحت آلية السوق هي الاخرى غير فاعلة (لزجة) في قدرتها على العمل لإعادة التوازن والاستقرار ، هذا لا يعني اننا ندعوا الى العودة الى الاتكال من جديد كما كان الكلاسيك على آلية السوق ولكن ندعوا الى ترميم تلك الآلية وتنظيفها وصيانتها مما علق بها من اختناقات وانسدادات لم تكن موجودة في زمن الكلاسيك فلم تكن هنالك احتكارات تستوجب نشوء نقابات تحمي العمال من جشع المحتكرين ، وبذلك يكون الترميم المطلوب مساندة لقوى السوق في اعادة التوازن ، فمهما اختلفت الأدوار تبقى قوى السوق المعبرة عن رغبات المنتجين والمستهلكين وعناصر الإنتاج هي القوى الحقيقية ، فيما تبقى التدخلات الحكومية مهما كانت سياساتها حكيمة هي عوامل ضاغطة ومؤثرة من خارج السلوك الانساني والنزعة الفردية ، فهي اذن قوى مقولبة بقوانين ولوائح جبرية تدفع أحيانا الى تنامي الوهم وتنامي الفجوة بين النزعات السلوكية والإجراءات الحكومية تكون سببا بفقدان الثقة والسقوط بالأزمات الدورية للنظام الرأسمالي ، وهذا يستوجب حصول تناغم وتوافق بين الاثنين (التدخلات الحكومية ، والنزعات السلوكية الفردية للجمهور) وهذا يستوجب إعادة قراءة نزعات الجمهور وإعادة النظر بالقنوات الناقلة لها باتجاه القرارات الحكومية ، اقصد بذلك الأنظمة الديمقراطية السائدة والمثقلة بإرادات الأحزاب ونزعاتها لم تعد معبرة بصدق عن رغبات الجمهور وتحتاج هي الأخرى إلى إعادة النظر في أنظمة الحكم، وكلما كان التوافق المشار إليه اكبر سوف تكون السياسات الاقتصادية تغطي المساحة الصحيحة التي لا تغطيها قوى السوق وبالتبعية يكون وقوع الأزمات اقل وإذا وقعت تكون اقل حدة بالتأكيد.

الأجور هي الأخرى (لزجة) كونها مثقلة بمطالب النقابات والالتزامات القانونية والاجتماعية تمنعها من التحرك الا باتجاه واحد وهو نحو الأعلى في الغالب ، وهو أمر فيه الكثير من التحديات الاجتماعية ومن بين أهم المتغيرات خلافا بين الحسابات الاقتصادية والحسابات الاجتماعية فهي كلف على المنتجين وهي دخول للعاملين وطالما الأسعار (لزجة) نزولا وتتفاقم صعودا لتسير باتجاه واحد فان الأجور التي تأبى التكيف والتراجع مسنودة بالضغط الاجتماعي هي الأخرى (لزجة) نزولا ومتنامية صعودا ، السير لهذين المتغيرين باتجاه واحد نحو الصعود هو الذي جعل آلية السوق عرجاء وهي السبب في أزمة النظرية الاقتصادية التي تحتاج الى إضافات فكرية جادة ، كما ان الأجور التي تدفعها الحكومة (رواتب موظفيها) تكاد تكون ثابتة او تتكيف صعودا في الغالب مدفوعة بعوامل سياسية ولا تتناغم مع الأجور التي تحددها قوى السوق الأمر الذي يجعلها من أهم عوامل التشويه لجهاز (الأسعار – الأجور) التي يمكن ان تعيد التوازن في ظروف الأزمات ، فضلاً عن ان الأسعار تدفع بالتوقعات لتصل الى مستويات غير حقيقية يضطر حينها الجسد الاقتصادي الدفاع عن نفسه من خلال التصحيحات المصاحبة لأزمات الكساد، تلك التصحيحات التي يتراكم أثرها مدفوعاً أيضا بتوقعات متشائمة لتصبح أزمة تدفع بالاقتصاد الى فخ السيولة.

اما ريع الأرض فقد تم تشويهه بالكامل عندما اعتمدت ادارة الارض كواحدة من اهم الادوات الاساسية بيد السياسات الحكومية لجذب الاستثمارات ، حيث تتسابق البلدان في منح الامتيازات التشجيعية للمشاريع الاستثمارية ، وبما ان الاعفاءات الضريبية قد لا تبدو ناجعة في اطار الاتفاقيات الضريبية الدولية ومنها عدم الازدواج الضريبي فقد لا يبدو التمايز الضريبي جذابا لرؤوس الاموال للمخاطرة ، الامر الذي دفع البلدان الى إعطاء أراضي مجانية او شبه مجانية للمستثمرين من اجل جذبهم وقد ينجم عن ذلك حصول اختلال في المزيج الامثل لعناصر الانتاج عندما تكون الارض مجانية يكون ريعها يساوي صفر محاسبا الا ان قيم الموجودات والانشاءات على الارض سوف تتعاظم متضمنة قيمة الأرض ، الأمر الذي يجعل الجزء الأكبر من الريع يتجسد في ارباح المنظم ويتعاظم اختلال توزيع العوائد على عناصر الانتاج باتجاه تراكم الارباح على حساب مزيد من الافقار لعناصر انتاج اخرى وخاصة في البلدان التي تهيمن فيها ملكية الدولة للأراضي مثل الدول العربية وخاصة العراق الذي تمثل فيه نسبة الملك الصرف للقطاع الخاص في الاراضي الزراعية فقط ٤% [٣]، فضلا عن سوء استغلال الاراضي الرخيصة مما يولد اجحافا بحق الاجيال القادمة ولا يحقق شروط التنمية المستدامة ، ناهيك عن حالات الفساد لدى الموظفين الحكوميين عند منح تراخيص الاستثمار حيث يكون بامكانهم منح رخص لمشاريع برؤوس اموال ضئيلة ومستوى تشغيل ضئيل للعمالة مقابل ارض واسعة فينجم عن ذلك مزيد من سوء توزيع العوائد على عناصر الإنتاج.

أما الفائدة التي هي عائد راس المال ، فقد خضع هيكلها للكثير من التشويه من قبل واضعي السياسات النقدية والمالية فابتعدت عن كونها أسعار عرض النقود والطلب عليها ، لتصبح مجرد اداة لتحقيق سياسات مرغوبة ، فلا تستغرب ان يكون هنالك طلب هائل على السيولة وفي نفس الوقت يحدد سعر الفائدة منخفض جدا صفر او يقترب منه في ظل اوضاع حرجة ترغب السياسات الاقتصادية انتشال الاقتصاد من ضغوط انكماشية قد تفضي الى ازمة كساد ، وفي ظل هكذا اوضاع لن يكون سعر الفائدة المدعوم او الميسر لاغراض تحقيق الاستقرار معبر حقيقي عن عائد راس المال ، فتفقد معادلة توزيع العوائد على عناصر الانتاج سلوكياتها المنطقية التي يفترض ان تحددها قوى السوق لتصبح اسيرة رغبات حكومية باستعادة التوازن حتى لو كان هذا التوازن الآني هش وغير مبني على أسس حقيقية ويخفي في طياته ضغوط مكبوتة يمكن ان تفجر ازمة اكبر في المستقبل ما لم تستفرغ تدريجيا مع الزمن ، وهو ما يحصل عمليا في سياسات الهروب الى الأمام التي تعالج بها الأزمات الآنية بحلول تكون سبب في تفجير أزمات لاحقة اشد وطأة من الأولى ، كل ذلك لان عدم الرضا من قبل عنصر العمل وعنصر الأرض وعنصر راس المال أحيانا ، هو نتيجة حتمية لاستحواذ التكنولوجيا على عوائد متفاقمة تعمل على تفقير الفقراء واغناء الأغنياء ليكون التوزيع السيئ لعوائد عناصر الإنتاج سببا في تفجر الأزمات المتلاحقة في النظام الرأسمالي الذي يفقد شروطه المرجعية ومعاييره المنطقية في خضم إرادات سياسية لها علاقة بتوسيع النفوذ والهيمنة على العالم دون التركيز على العمل والتوازن في إطار اقتصاد قومي محدد المعالم (العولمة) .

بالنتيجة كل ما يحصل من تحولات ذكرت انفا ، تكون سبب في تعاظم عائد المنظم (الربح) لان الربح في إطار هكذا أجواء لا تعمل فيها شروط المنافسة بشكل مرن ومتكامل يكون من المنطقي نمو الربح الاحتكاري وهو أعلى بكثير من الربح التنافسي ليفضي الى مزيد من الفقر والجوع ومزيد من عدم الكفاءة في العملية الإنتاجية طالما ان السعر ليس تنافسي فهو ليس معطى من قبل قوى السوق وإنما يستطيع المنتج التحكم فيه، الأمر الذي يجعله يراهن على رفع الأسعار لتعظيم الربح ولا يراهن كثيرا على خفض الكلف من خلال الكفاءة ، وعندما تكون الاسعار احتكارية وتتجه نحو الاعلى وفق رغبات المنتج والتكاليف لا تكبح بجهاز الكفاءة المفترضة للمنافسة كون شروطها غير متاحة عندها تتعاظم الأسعار والكلف باتجاه واحد اي تكون للضغوط التضخمية و الضغوط الانكماشية (البطالة) اتجاه واحد عندها تصبح المقايضة على منحى فيليبس بين التضخم والبطالة محدودة كثيرا او شبه معدومة ويدخل الاقتصاد في عقدة (التضخم الركودي) وتصبح متلازمة المرض شبه عصية على الحل الا باعتماد متخذي القرار الاقتصادي على سياسات نقدية ومالية من نوع الهروب الى الأمام فتعالج العلة بمزيد من أسباب العلة ، ويأتي الإفراج الوقتي ليتبعه عوامل علة جديدة تكون أجهزة المناعة قد أطالت عمر الأزمة وأخفتها وقتيا (خففت من آثارها الظاهرة) دون علاجها بالكامل لتظهر من جديد وتحتاج هذه المرة الى جرعات اكبر من الهروب الى الأمام والى مزيد من (أسباب العلة) تتمثل برفع سقوف الدين العام ،اي مزيد من ترحيل الأزمة عبر عامل الزمن ،او مزيد من التلاعب في توزيع عوائد عناصر الإنتاج ومزيد من تشويهها بالتعية لتصبح اكثر انهيارا في أزمة لاحقة، هذا يعني ان الحلول صعبة، ولكن لا يعني انها مستحيلة كما لا يعني انها ضمن المألوف او انها مستنبطة من داخل النظام الرأسمالي نفسه ، الحلول في اعتقادي تكمن في أفواه الفقراء وتحتاج الى استعارة أنظمة اقتصادية أكثر عدلا وتوازن بين الهدف الاقتصادي والهدف الاجتماعي ليس من خلال إجراءات وأعباء تتحملها الدولة بوصفها راعية لأيتام وضحايا الرأسمالية .

وانما من خلال نظام اقتصادي يركز على سلوك الفرد المحتاج الى تنمية النزعة الإنسانية بعيدا عن الحسابات المادية الدنيوية ، وهذا يعني بالتأكيد البحث عن ما وراء المادة ، عن الغيبيات التي كفر بها العالم المتقدم لنجد فيها اجر وثواب يقدم للمساهم في العملية الإنسانية في الآخرة يقابل الربح الذي يقدم مقابل تنظيم العملية الإنتاجية في الدنيا، واعني هنا ان البديل الإسلامي في الاقتصاد يصبح أكثر قبولا ان تمكنا من وضع آليات متقنة لتطبيقه.

ثالثاً: التكنولوجيا Technology **إذن ، هي عنصر الإنتاج الخامس:**

التكنولوجيا هي المعارف والمهارات الموجهة الى – والمتضمنة في- عملية الإنتاج ، وقد تكون ملموسة تترك بصماتها على العملية الإنتاجية من خلال أصابعها مباشرة ومثال ذلك ما يتجسد منها في الآلات والمعدات المختلفة، وقد تكون تكنولوجيا غير ملموسة تترك بصماتها على العملية الإنتاجية ليس بأصابعها ، بل بأصابع من يحملها ويمتلكها ومثال ذلك المعارف والمهارات الموجهة الى العملية الإنتاجية لتستهدف زيادة الناتج والإنتاجية وتنويع المنتجات او تغيير خصائصها.(٤)

ما الجديد في الأمر، الجديد في الأمر هو ان ما يستحقه كل عنصر من عناصر الإنتاج من العوائد لم يعد يحصل عليه وفق آليات التنافس. لم تعد عناصر الإنتاج أربعة، وعلينا ان نغير الإطار النظري لتصبح خمس عناصر إنتاج،وليصبح متغير التكنولوجيا عنصراً كامل العضوية وليس تابعاً او متبوعاً يظهر أثره متجسداً في رأس المال تارة او غير متجسد وانما مجرد (بواقي) كالمعارف الفنية والخبرات وحسن التنظيم وغيرها من الأمور التي لا تكمم عادة وإنما يحس بأثرها من خلال اعتماد متغير الزمن (Time) في دالة كوب دوكلاس المطورة.

عائد التكنولوجيا عادة ينعكس في ارتفاع ارباح المنظم حيث الجزء الاكبر يأتي من التغير التكنولوجي المصاحب للاختراعات والابتكارات التي تحتكر من قبل المؤسسة التي أدخلتها حيز التطبيق العملي ومن ثم تم تدوين وتشريع ما يحمي تلك الابتكارات وتكريس الاحتكار لها من خلال ما يعرف (بحقوق الملكية الفكرية) علماً إنها يفترض ان تعنى بحق النشر باسم صاحبها لكي لا تسرق، اما اليوم فقد تغير الأمر وأصبحت مؤسسات كبيرة تحتكر الاختراع وتحتكر نتاجه وتجني أرباح هائلة تحسب للمنظم ضمن (الأرباح) وهي بالحقيقية متأتية من التكنولوجيا، ولا بد من أعادة النظر بالنظرية الاقتصادية بما يؤمن فصل التكنولوجيا كعنصر من عناصر الإنتاج ومن ثم فصل عائدها ويمكن تسميته عائد التكنولوجيا بـ (إيراد الدماغ Brain revenue ويكون اختصاراً Br) هذا من ناحية الفكر الاقتصادي ، وكما مبين في الشكل رقم (١) ادناه ، اما من ناحية حل أزمات الكساد، فان هذا النضج الاقتصادي النظري يتبعه منظومة إجراءات وضوابط لعمل هذا العنصر وكيفية تنظيم توزيع عوائده لكي لا يبقى عائم يظهر فقط في الفائدة وفي الأرباح علماً ان الفائدة قد ابتلعها (BR) أساسا لأن البديل المفترض نظرياً للمقارنة بين ان تضع أموالك في المصرف لتحصل على مقابل موازي(الفائدة) او ان تستعملها في الإنتاج، هذا الافتراض هو الأخر لم يعد صالحاً، في إطار كم كبير من الأدوات التي تشرع باستخدامها الحكومات ضمن السياسات المالية والنقدية بغية جعل الفوائد متدنية جداً وربما صفرية في بعض الأحيان بغية إخراج الاقتصاد من أزمات الكساد (الطلب المكبوت بالانتظار) واعني هنا انتظار فرص أجدى للشراء مستقبلا وتفضيل السيولة حاليا.

عليه أجد من الضروري البحث عن أدوات تحليل جديدة خارج المألوف النظري المعروف وهو ديدن العلوم التي تتطور استجابة لتغيير ظروف بيئة العمل والأنماط الاجتماعية، وسيكون (BR) خاضعاً لإجراءات مرة لتحد من احتكار الاختراعات ومرة لتوزع عائدها بعدالة بين عناصر الإنتاج لكي تبقى مختبئة ومتضمنة أساسا في أرباح المنظمين والذين هم في الغالب أصحاب رؤوس الأموال.

الشكل رقم (١) عناصر الإنتاج الخمسة

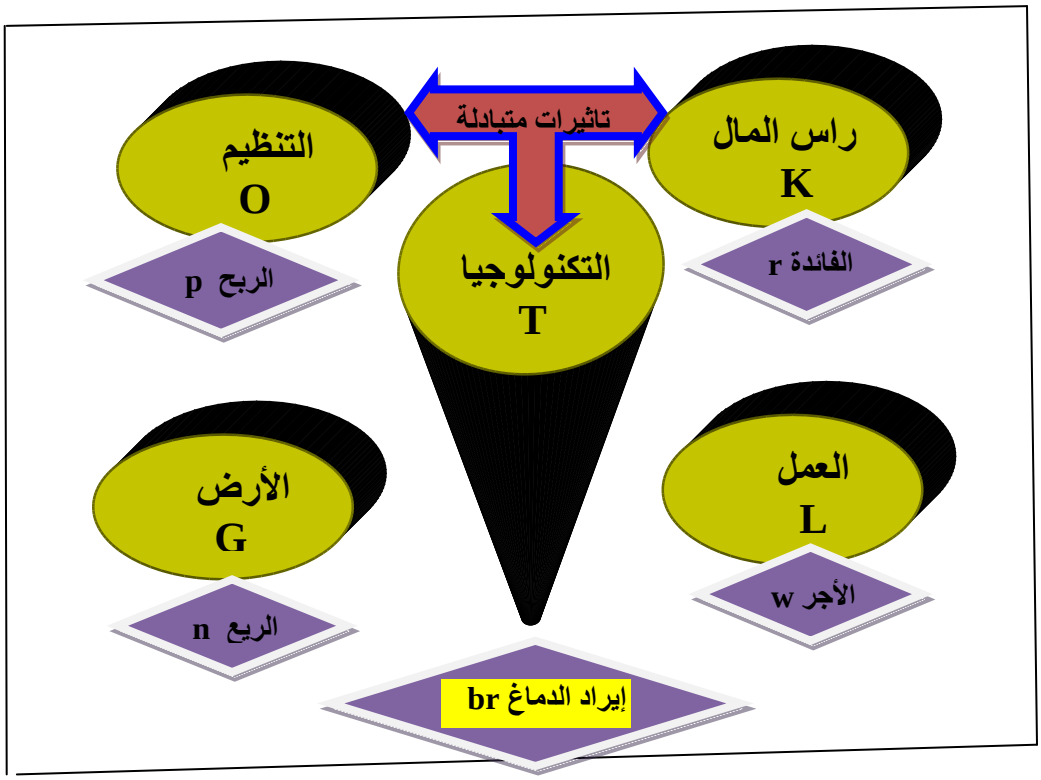

رابعا: **دالة كوب-دوكلاس يفترض ان تطور**:

استخدمت العديد من دوال الإنتاج ومنها الدالة الخطية Linear Function التي تفترض إحلالا تاما بين عناصر الإنتاج (العمل وراس المال) حيث ان سلعة ما يمكن ان تنتج باستخدام عنصر رأس المال فقط او عنصر العمل فقط او من خليط لا نهائي من كلا العنصرين ويعبر عنها بخط مستقيم وهي بعيدة عن الواقع ومثقلة بالفروض، كما استخدمت دوال إنتاج لا خطية Nonlinear function اقرب للواقع حيث عند تغيير عناصر الإنتاج بوصفها متغيرات مستقلة Independent variables بنسب ثابتة فان الزيادة او النقصان للمتغير التابع Dependent variable قد تكون مساوية او اكبر او اصغر من التغير في المتغيرات المستقلة، ومن اشهر هذه الدوال هي دالة كوب- دوكلاس وهي تظهر العلاقة بين المخرجات والمدخلات مع ثبات معامل التناسب Proportionality factor (A) الذي يعكس كفاءة الإنتاج ، كما ان معاملات المرونة تظهر قانون ثبات غلة الحجم ، وقد طورت هذه الدالة من قبل (Durand) لتأخذ في الاعتبار اثر اقتصاديات الحجم في العملية الإنتاجية فأصبحت على صورة : (٥)

$$Q = A\, L^{\alpha}\, K^{\beta}$$

وقد تكون ($\alpha + \beta$ > < 1)

اي ان الناتج (المخرجات Q) ينمو بمعدل اقل او اسرع من معدل الزيادة في عناصر الانتاج (المدخلات) العمل L ورأس المال K ، وهذه الدالة يفترض ان تطور لتشمل عناصر الإنتاج الأخرى التنظيم O والأرض G وبما في ذلك التكنولوجيا T لتصبح بالشكل الأتي :

$$Q = A\ L^{\alpha}\ K^{\beta}\ O^{\theta}\ G^{\lambda}\ T^{\delta}$$

المطلب الثاني /الفقراء ..بين عولمة الإنسانية وإنسانية العولمة:

كما ان التوازن والعدالة في إطار عوامل الإنتاج المولدة للدخول في عملية إنتاج قد تكون على الصعيد الجزئي ، لم تعد كافية ، لان الأمور الحالية تستوجب العمل على الصعيد القومي والكوني ليكون توزيع دخول عناصر الإنتاج أكثر عدالة والتوزيع الدولي للعوائد بالتبعية أكثر عدالة، وهذا لن يتحقق ما لم تسير العولمة بمحاورها المختلفة سويا نحو التطبيق ، اذ لا يمكن ان تسود العولمة الاقتصادية بدوافع ورغبات أصحاب رؤوس الأموال والمنظمين بحثا عن أسواق لمنتجاتهم وكذلك مواد خام وعمالة ارخص ، اي مدفوعين بالبحث عن المزايا النسبية للإنتاج في كل بقاع الارض فيجني ثمارها الأغنياء وتوزع بعض الفتات للفقراء ، حيث يأكل منها الأقوياء أكثر من الفقراء لأن أدوات الابتلاع متاحة لدى الأقوياء من راس مال وتكنولوجيا وغيرها فتستفيد من عمالة الفقراء لتراكم مزيد من الثروة لدى الأقوياء كما تعمل الأرض البكر غير المستثمرة على دفع المزيد من ريوعها لصالح المستثمر صاحب التكنولوجيا وصاحب راس المال، هذا النوع من العولمة يحمل في باطنه لعنة الاحتكار ، بل والمزيد من الاحتكار ، وكذا الحال بالنسبة للعولمة الثقافية التي تجعل ثقافات الأقوام القوية هي السائدة ، علينا اذن ، ان نسعى للعولمة الإنسانية بخطى واسعة ، فليس من المعقول ان الإنسان في البلدان المتقدمة يحضى بكل تلك الرعاية والاهتمام ويستحوذ على نصيب كبير من المال والتخصيصات في حيث يبقى الانسان في البلدان الفقيرة جائعاً، ومريضاً، محتاجاً، غير متعلم لا يحيا حياة كريم، ونسمي العالم بانه معولم، لا يمكن ان يعولم العالم في مجالات تخدم الغرب المتحضر ولا يعولم في مجالات تخدم البلدان الفقيرة، والإنصاف العالمي ان تعولم منظومة الرعاية الاجتماعية والصحية والمعاشية اللائقة لكل البشر .

اولا: العولمة العادلة.. تكافل عالمي في تحمل الأعباء والمنافع معا :

يجب ان يكون هنالك تكافل بحدود معقولة على المستوى الدولي ، اذا ما أردنا السير نحو العولمة العادلة، العولمة التي يتكافل فيها البشر بتحمل أعباء النظم الاقتصادية التي تهرم وفي نفس الوقت التشارك في جني المنافع التي تحصل عنها، وليس وفق منطق بلدان تتحمل الأعباء وأخرى تجني المنافع ، لانه بخلاف العدالة فان العولمة قد تكون أداة هيمنة واستحواذ ، رغم ان الكثير من الأقوام قاومت العولمة الا انها خضعت لها مضطرة بعد ان تسللت أليها مساؤها، ولكن للعولمة وجه حسن لا يجب ان يبقى معطلاً، وجه يستفيد منه من يندمج بشكل او بأخر مع العالم دون مقاومة ، الا ان الاندماج لوحده مع بعض محاسن العولمة لا تكفي لمواجهة المساوئ، مواجهة المساوئ تحتاج الى ترميم المفاهيم والأهداف الحقيقية للعولمة لتضمينها ادوات العولمة العادلة.

عليه فانك لا تستطيع ان تطلب من البلدان الفقيرة في محراب العولمة ان تبقى مجرد افواه لتعزيز الطلب ، والطلب المتراجع لديك في البلدان الغنية المعولمة متراجع بعد ان وصل الى مستويات اشباع عالية غير قادرة على تصفية السوق ، فالسوق في البلدان المتقدمة لن يصفى وسوف تبقى مستويات الضغوط الانكماشية عالية والطلب متراجع دون العرض المتنامي المدفوع بعمليات إنتاج بطاقات تصميمية عالية ،هي الأخرى نتاج لعنصر (التكنولوجيا) ، وفي ضوء ذلك لابد ان تبقى الكثير من الطاقات الإنتاجية المتاحة معطلة ، اي مزيد من الضغوط الانكماشية ، فما بالك عندما يصبح التغير التكنولوجي أسرع من نمو الرقم القياسي للأسعار بحيث تدخل أجيال التقنيات سريعا لتدفع بالأقدم منها لتباع بأسعار متراجعة كثيرا، إلا انها تراجعات لأسعار نسبية تبقى خارج قدرة التكيف اللازم لتصفية السوق وإعادة التوازن ، الأمر برمته إذن ، سيبقى أسير الإرادة والرغبة في موضوع إعادة توزيع عوائد عناصر الإنتاج ، فليس من المعقول ان تبقى الدول الغنية محتاجة لأفواه الفقراء في الدول الفقيرة لتسويق منتجاتها ، لان السؤال الحتمي الذي سوف يطرح في نهاية المطاف ،هو من يمول المشتريات للفقراء لإشباع أفواههم ، لابد من خلق طاقات إنتاج قابلة للاستمرار والديمومة ومولدة للدخول في البلدان الفقيرة وان تستخدم عناصر الإنتاج المحلية لضمان خلق الطلب المدفوع بالعوائد الموزعة على عناصر الإنتاج المحلية ، وبخلاف ذلك لن يكون الطلب مستدام وقادر على امتصاص العرض الكبير المتولد في الدول المتقدمة والتفريج عن أزمات الكساد المتناوبة التي تعانيها .

مفتاح الحل إذن يكمن في استمرار إشباع أفواه الفقراء وتمكينهم لاستدامة الإشباع من قدراتهم الذاتية ، وهذا لن يتحقق ما لم تسعى القوى المؤثرة في العولمة والمحركة لها من إعادة توزيع الدخول بين عناصر الإنتاج بشكل منصف والذي يتبعه بالضرورة إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الأفقر في كل بقاع الأرض ، وان يكون ذلك ضمن آليات عمل قوى السوق وبوازع سلوكي للمنتجين ، لا أن تبقى الحكومات تلملم ضحايا الأداء الرأسمالي وتعالج احتياجاتهم بمختلف أنواع الحمايات الاجتماعية لتعالج مشكلة اجتماعية آنية لتسقط في حبال أخرى اقتصادية تتمثل بدين عام ثقيل يغذي من جديد أزمات أخرى.

ثانيا : الحاجة اذن ، الى اقتصاد السوق الاجتماعي؟

وهو نظام قائم على طرفين (الدولة) وتعني الإدارة الاقتصادية للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق الأهداف المرغوبة و(القطاع الخاص) ونعني به الاقتصاد بكل معاييره التجارية وحساباته الربحية ونزعاته الريادية واقتناصه للفرص المربحة وتعظيم الأداء من اجل تعظيم الربح ورغباته الاحتكارية التي يفترض ان تحجمها السياسات الاقتصادية (إدارة الدولة) ، واذا كانت الدولة هي الإدارة والقطاع الخاص هو الاقتصاد فان مزيجا امثلا بين الإدارة والاقتصاد يضمن لنا شيوع اقتصاد السوق الاجتماعي ، هذا النوع من الاقتصاد سوف لن يغفل المعايير الاقتصادية لصالح المعايير الاجتماعية فقط ، بالشكل الذي يجعل متخذ القرار كالأم الحنون يتخذ قرارات شعبوية ارضائية تحقق إشباع آني وضرر مستقبلي كالأم التي لا تسقي ولدها الدواء المر إشفاقا عليه فيمرض أكثر مع الزمن ، كما انه لا يغفل المعايير الاجتماعية ليوغل في الحسابات الاقتصادية الصماء ولا يفكر الا بالربح والخسارة وتعظيم العائد الاقتصادي ، وإنما يجعل الاقتصاد يستشعر بالربح الاجتماعي والدولة والمجتمع يستشعرون بأهمية الربح الاقتصادي ، وتعلق المسؤوليات بناءا على ذلك بين الاقتصاد والإدارة .

هذا يعني ان الدولة (الإدارة) لا تبقى لوحدها تقوم بدور المؤسسة الخيرية التي ترعى أيتام اللبرالية المفرطة وجشع الاقتصاد الذي لا يرى الا الربح ، وانما يتحمل الاقتصاد (القطاع الخاص) مسؤولية اجتماعية بحدود معقولة تتسع كلما اتسع إدراكه انه سينكمش في مصنعه وسينخفض الطلب عليه وستتراجع مبيعاته وبالتبعية أرباحه ما لم يساهم في خلق دخول مجزية للفقراء وما لم يعظم عائد العمل (الأجور) لتكون الأفواه الجائعة قادرة على تصفية السوق من سلعه التي ينتجها لكي لا يضطر الى تقليص إنتاجه فترتفع كلفه الثابتة وتتراجع قدرته التنافسية ومن ثم تسريح الفائضين ليدخل في دورة تباطؤ ومن ثم ضغوط انكماشية يتبعها كساد.

التحول في الاقتصاد لكي يقتنع بتحمل مسؤولية اجتماعية ليس أمرا سهلا بالتأكيد لكنه ليس مستحيلا ، القصة تبدأ من ان الدولة اذا بقيت لوحدها ترعى أيتام الاقتصاد وأداء القطاع الخاص ستبقى مثقلة بإنفاق حكومي كبير يسقطها بين الحين والأخر بين فكي التمويل بالعجز او الاقتراض ، وتنامي الدين العام سوف يعرضها الى أزمات تتسلل بعد ذلك الى الاقتصاد (القطاع الخاص) من عدة قنوات منها الضرائب التي تثقل الأوعية الضريبية التي يملكها القطاع الخاص ، او تراجع المركز المالي والائتماني للبلد الذي يعسر التمويل لدى القطاع الخاص كما انه ينسحب على مدى ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد الوطني ، والأخير اذا حصل لاي بلد سوف يتقهقر الى الوراء مما يفقد الاقتصاد فرص أفضل للنمو والرواج وجني الأرباح وغيرها من المتغيرات المتشابكة بين الإدارة والاقتصاد ، والتحدي الأخر هو في اتكالية القطاع الخاص المعتادة بسبب نزعته الفردية في دفع المسؤولية الاجتماعية والتنصل منها بحجة انها مسؤولية الأخر كونه يجني أرباح اكبر او يستفيد من امتيازات اكبر او متمتع بإعفاءات ضريبية اكبر ، فتبقى المسؤولية الاجتماعية عائمة دون تعليق صارم برقبة وحدات القطاع الخاص العاملة ، وهنا يفترض بالدولة ان تضع معايير عادلة وشفافة تكون مرضية لوحدات القطاع الخاص تساهم في تشجيعهم على تحمل المسؤولية الاجتماعية.

عليه تعكس فلسفة الاقتصاد الاجتماعي في السعي إلى تحقيق وضمان الأهداف الاجتماعية ، حيث يجمع نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي بطريقة فعالة المهام المتناقضة للدولة والاقتصاد. وهو شكل حديث من الرأسمالية المنضبطة مما يعمل على تجنب عدم فعالية اقتصاد الدولة المخطط وتجنب اللامبالاة الاجتماعية للرأسمالية الحرة في آنٍ معا .

ويشتمل هذا الاقتصاد على تركز انشطة الدولة في وضع القواعد للنظام الاقتصادي، وتشغيل نظام الرفاهية، وصياغة السياسات الاقتصادية الكلية، وسوف يتقبل الاقتصاد (القطاع الخاص) هذه القواعد لأنها تحصن النظام من أوجه القصور المتأصلة وتعمل على استقرار الأسواق ، وبالتبعية سوف يجني ثمار ذلك الحكومة والقطاع الخاص معا ويكون الفقراء محميين وتكون أفواههم سبب في تعافي الاقتصاد من أزماته وهو نظام أكثر عدلا وإنصافا واقرب للتوصيف الذي يريده الإسلام السمح للاقتصاد .

وهنا سينحصر دور الدولة (الادارة) في كونها مسؤولة امام المجتمع ككل كونها الحامي (للرفاهة العامة) من خلال إشباع السلع العامة والمسؤولة عن وضع وتنفيذ الإطار القانوني للمجتمع فيما يتعلق بالحريات الأساسية، والعدل، والأنشطة الأمنية والاقتصادية وضمان سيادة القانون ووضع وتنفيذ الإطار التشريعي

والمؤسسي اللازم لعمل الاقتصاد و اتخاذ إجراءات ناجعة وواضحة لعمل أدوات منظومة السياسات الاقتصادية الكلية ،فضلا عن إقامة البنية التحتية العامة التي تعتبر مسؤوليتها كونها تحقق النفع العام وكذلك السعي لتحقيق الأهداف الاجتماعية عبر نظام الضمان الاجتماعي وتنفيذ السياسات الاقتصادية الرامية إلى توفير ظروف معيشية عادلة للجمهور و تطبيق أنظمة قانونية وفنية وتنظيمية فاعلة لحماية البيئة ، والشكل رقم (٢) ادناه يوضح ذلك، ويعتقد (ساملسون) ان السلع العامة لها خاصيتين هما : [٦]

١. غير تنافسية: وهي السلع التي تشترك في صفة أن استهلاك الفرد لأي منها لا يؤدي الى التقليل من استهلاك أي فرد آخر لتلك السلع.
٢. لا تخضع للاستثناء: اي من المستحيل استثناء أي فرد في المجتمع من استهلاك تلك السلع.

وبما ان السوق (القطاع الخاص) لا يوفر السلع العامة وليست من مسؤوليته . وكونها تعتبر أساسيةً للرفاهية العامة، فإنها توفر عن طريق الدولة وجزء مهم من مسؤوليتها ومن امثلتها (الإنارة ، الإطفاء ،تنفيذ القانون ،الدفاع، المعايير الفنية ، إدارة الموارد المائية ، إدارة النفايات) .

اما دور القطاع الخاص (الاقتصاد) فهو يعمل على تحقيق (الرفاهة الفردية) و تنظيم إنتاج وتوزيع السلع والخدمات في إطار السوق، وهنا يعتبر السوق وسيلةً لتفعيل أداء الاقتصاد وليس غاية بحد ذاته. ويكون للسياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة دورا تدخليا لتصحيح مسارات السوق ومنعه من الانزلاق في حالات عدم استقرار مزمنة تترجم فيما بعد الى أزمات وهذا يعني من الناحية العملية تصحيح نتائج السوق من خلال إجراءات على مستوى السياسات، بشكل رئيسي في المجالات التالية: [٧]

١. حماية التنافسية : وآليات التسعير المنتظمة من خلال الرقابة الفاعلة لمنع حدوث الاحتكار.
٢. الحماية من اللاستقرار (تضخم وبطالة) والاثار المترتبة عنهما (إعادة التوزيع غير العادلة للثروة) من خلال سياسات مالية ونقدية مستقرة وحكيمة ومتناغمة.
٣. حماية الشرائح الهشة في المجتمع من خلال نظام للضمان الاجتماعي .
٤. الحماية من الأضرار البيئية من خلال إقامة أنظمة تراقب بدقة لحماية البيئة وضمان التنمية المستدامة.

شكل رقم (٢) نموذج لاقتصاد السوق الاجتماعي

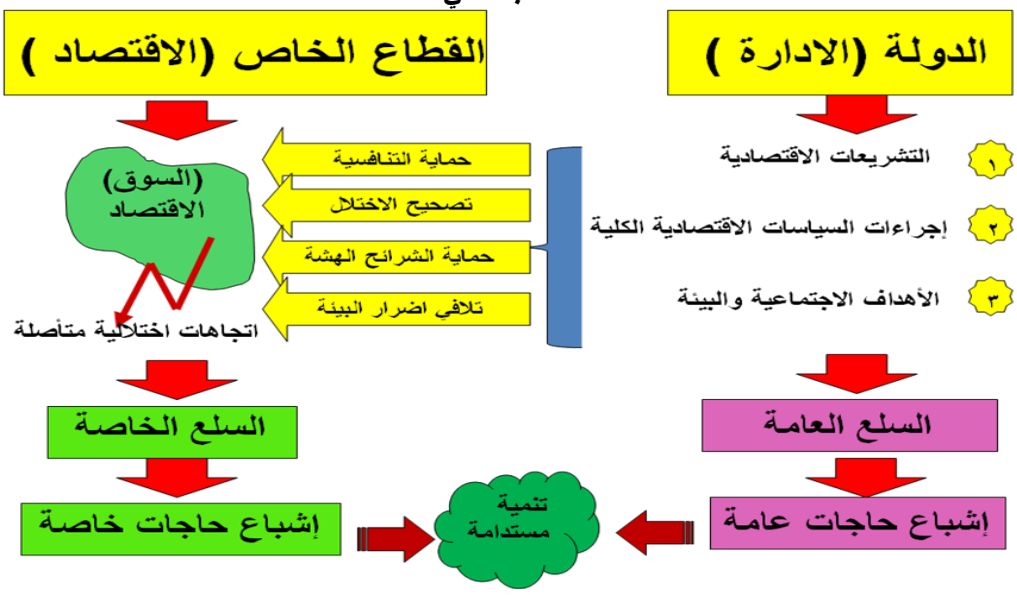

ثالثا : القطاع الخاص..والمسؤولية الاجتماعية:

عرّف البنك الدولي مفهوم المسئولية الاجتماعية للمؤسسات ومجتمع الأعمال بصفة عامة على أنها " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد".[٨]

حيث لم يعد تقييم مؤسسات القطاع الخاص في وقتنا الراهن يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، بل ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والإدارية والتكنولوجية حول العالم ، تتضمن المسؤوليات الأخلاقية والقانونية والاقتصادية فضلا عن تعزيز المواطنة ، وتستهدف الشركة أثناء ممارستها لمسؤوليتها الاجتماعية زيادة مساهمتها في التنمية المستدامة ، ولتحقيق ذلك الهدف ينبغي على الشركة أن تعمل على أساس مجموعة من المبادئ التي تتمثل في : [٩]

- القابلية للمساءلة
- الشفافية
- السلوك الأخلاقي
- احترام مصالح الأطراف المعنية
- احترام سيادة القانون
- احترام المعايير الدولية للسلوك
- احترام حقوق الإنسان

حيث أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، والتفتت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية والمادية مثل هموم المجتمع وضمان العيش الكريم له والعناية بالبيئة ، كما تنبهت إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرّفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة كما مبينة في الشكل رقم (٣) ادناه: [١٠]

شكل رقم (٣) الاضلاع الثلاث للتنمية المستدامة

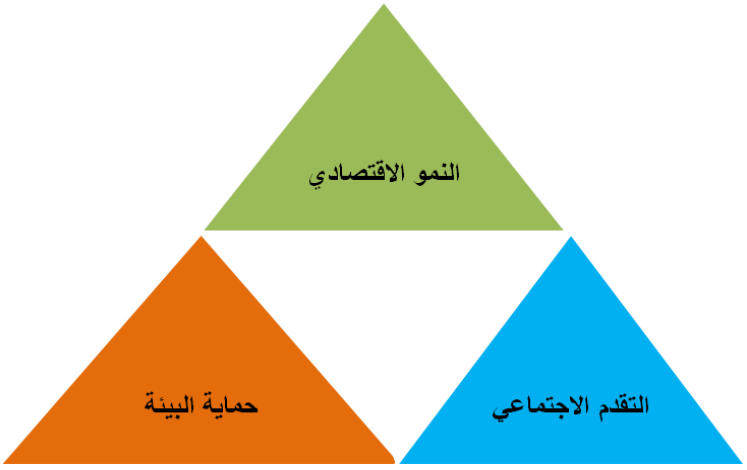

لقد ترسخت المفاهيم الاجتماعية بشكل أكبر بعد ظهور الأديان، فأسفار الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد مليئة بالوصايا التي تحث على مساعدة الآخرين ، ثم جاء الإسلام الحنيف ليتمم مكارم الأخلاق و يركز على التكافل الاجتماعي من خلال إقراره لمجموعة كبيرة من أشكال العطاء الديني مثل الوقف والزكاة والصدقات والخمس وغيرها ، ومن جانب أخر نجد النظام المالي في الإسلام يكرِّس العدل في كل معاملاته، ويحفظ حقوق الفرد والجماعة، وحقوق الأغنياء والفقراء على حد سواء، ومن هنا حرَّم الإسلام كل ما يضر بالغير كالغش، وبيع المسلم على بيع أخيه، وبيع الغرر"مجهول العاقبة"، وبيع ما لا يقدر على تسليمه وتمكين المشتري منه ، وبيع ما لا يملك، ومنع من كل ما فيه ابتزاز لأحد المتعاقدين، أو استغلال لظرف من ظروفه، ولهذا حرّم القرض بالفائدة، ومنع بيع المكره، والفضولي، وقيّد بيع الصغير وغيرها ، فيما النظام الرأسمالي لا يعبه بهذه المحرمات ويسعى بمختلف السبل لتعظيم ربحه .

كما حرم الإسلام الاحتكار لأنه يؤدي إلى رفع للأسعار على العامة متأتي من خزن العرض وليس متأتي من تصاعد الكلف الحقيقية ، كما حرم المقامرة على فروق الأسعار في سوق المال بأرقام خيالية لا تعبر عن حقيقة واقع الشركة، لتجنيب السوق من عمليات وهمية ، ولكن كل ذلك جعله الإسلام طوعيا اذ ركز على عقيدة الإنسان وعلاقته الغيبية مع الله سبحانه ، حيث يعتبر إيمان الفرد مقدمة لامتثاله بنواهي الرب ، وعدم امتثاله يرتب عليه عقاب أخروي ، ولم نجد في بلاد الإسلام الى الآن تطبيق منضبط لذلك إلا على أساس الحالات الفردية ، فيما يمارس أللأعم الأغلب من المسلمين هذه المحرمات بدرجات متفاوتة ، وهذا يعني ان التعاليم الإسلامية لم يتم مؤسستها الا في أماكن محدودة وفي أزمان محدودة دون ان تخلق نموذج ناجح وتشريعات مرعية من قبل السلطات في البلاد الإسلامية يمكن ان ينجم عن مخالفتها عقوبات دنيوية محددة ، وإنما ترك الأمر لعقاب الخالق وهو غيبي ، لو امن به المسلمين بصدق لما ارتكبوا الحرمات.

وبعد الثورة الصناعية ودوران العجلة الاقتصادية وتزايد حركة راس المال ومساهمته في خلق القييم المضافة وسيادة معايير السوق والربحية كمقياس للنجاح، أصبح القطاع الخاص هو المهيمن على آليات السوق، وبدأت الأصوات ترتفع مطالبة بدور ملزم وحقيقي للمؤسسات لتساهم في تنمية المجتمعات التي تعمل فيها وتحقق من خلالها الأرباح الكبيرة.

ومع توالي الدورات التجارية والأزمات ظهرت الحاجة الى المسؤولية الاجتماعية ، وازدادت الحاجة اكبر مع دخول العالم في موجة العولمة ، مما دعى الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان لأول مرة عام ١٩٩٩ الى مطالبة قادة الأعمال بالانضمام إلى المبادرة الدولية - الاتفاق العالمي - التي تجمع الشركات بهيئات الأمم المتحدة ومنظمات العمل والمجتمع المدني لدعم مبادئ حقوق الإنسان والعمل والبيئة بغية القيام بالعمل الجماعي لتعزيز الشعور بالمواطنة لدى الشركات بحيث يمكن لقطاع الأعمال أن يصبح جزءا من الحل في مواجهة تحديات العولمة ومداواة جراح الفقراء الناجمة عنها ، وبهذه الطريقة، يمكن أن يساهم القطاع الخاص - بالشراكة مع أطراف اجتماعية أخرى - في قيام اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولية.

أن شركات القطاع الخاص التي توازن بين مصالحها ومصالح حاملي الأسهم حققت معدلات نمو ومعدلات توليد عمالة ماهرة تفوق الشركات الأخرى بنسبة كبيرة ، فمن المعروف أن المؤسسات التجارية والاقتصادية والمالية سواء الوطنية أو الدولية ليست بمؤسسات خيرية بل أن هاجسها الأساسي هو تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحابها. و من هنا تبلورت فكرة وجوب تذكير المؤسسات بمسئولياتها الاجتماعية والأخلاقية تجاه مجتمعاتها حتى لا يكون تحقيق أرباحها عائداً من أمور غير مقبولة أخلاقياً أو قانونياً كتشغيل الأطفال، الإخلال بالمساواة في الأجور أو شروط العمل، الحرمان من الحقوق الأساسية للفرد وغيرها ، تولد عدم رضا مجتمعي وتضعف الانتماء المؤسسي لدى الفرد فتقلل من إبداعه وأدائه في العمل.

كما أن القطاع الخاص هو المصدر الأساسي في المجتمع للثروة والتحديث وتوليد فرص العمل، مما يفرض عليه القيام بواجباته الاجتماعية وفقاً للمفاهيم الحديثة. بالإضافة الى أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السريعة تحتم على القطاع الخاص ان يكون صديقا للمجتمع في مشاريعه المختلفة اذا ما أراد لها الحماية والأمن المجتمعي الناجم عن رضا حقيقي يجعل للمجتمع مصلحة في نمو هذه المشاريع وتوسعها ، وهنا نكون قد تمكنا من تعزيز مصلحة المجتمع بتحقق مصلحة الفرد ، وهي وسيلة أكثر نجاعة في اعتقادي لتحقيق مستوى معقول من المسؤولية الاجتماعية لدى الفرد المنتج الرأسمالي تجاه مجتمعه .

الاستنتاجات:

– الصراع الأزلي بين المعايير الاقتصادية والمعايير الاجتماعية في طريقه للزوال او البقاء في حدود غير مؤثرة ، والدراسات الأخيرة تؤكد على إمكانية ان يسيرا معا باتجاه واحد ويكون كل منها سببا في خدمة الأخر ، بما ينسجم مع فرضية البحث في ان إشباع الأفواه الجائعة سببا في الخروج من أزمات الكساد .

– هنالك معادلة حميدة بين الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي قد تكون سببا في اشباع الفقراء واستمرار الرخاء والتوسع في الاستثمار نقطة التوازن فيها تنتقل من مكان لأخر في حدود (فترة التفريخ) الواقعة بين ان يترجم الطلب الى عرض حقيقي وتعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي والأخير تابع لمستوى التغير التكنولوجي ومدى التناسق بين عوامل الإنتاج ، مثلما تكون نقطة التوازن متنقلة من مكان لأخر في حدود (فترة تصفية السوق) الواقعة بين توليد العرض الحقيقي وقدرة الطلب الكلي على امتصاصه وتصفية السوق وتعتمد على مرونة الأسعار والأجور صعودا ونزولا ومدى تناسقها من القدرات الشرائية للأفراد المستهدف تحقيقها من قبل السياسات الاقتصادية الكلية للحكومات.

– اختلال توزيع عوائد عناصر الإنتاج السبب الرئيس في إحداث أزمات الكساد مدفوعا بعوامل مكملة عديدة تتعلق بحجم الائتمان وإدارة المخاطر الائتمانية والرهونات وتعاظم الفقاعة المالية .

– اقتصاد السوق الاجتماعي يبدو ضرورة علمية وعملية في الواقع الاقتصادي الحالي والمستقبلي ويحمل توصيف لادوار الدولة والقطاع الخاص ينسجم مع متطلبات المرحلة التي بلغ فيها تراكم رأس المال الحدود العليا الكفيلة بتحريك عجلة الاقتصاد وهو بحاجة الى إشباع اجتماعي اكثر، مما يعني ان قانون ساي (العرض يخلق الطلب) قد يعمل باتجاهين حسب الظرف الاقتصادي ليكون (الطلب يخلق العرض ايضا).

التوصيات:

– ضرورة التفكير خارج المألوف النظري وإيجاد طروحات نظرية تستوعب تطور الحياة والعولمة والتغير التكنولوجي ومستوى معيشة الأفراد وحجم التفاوت في توزيع الدخول ليس على المستوى القومي حسب ،بل على المستوى العالمي أيضا ، دون الالتفات على المقاومة المحتملة للفكر الكلاسيكي المعهود.

– تبني التكنولوجيا نظريا وتطبيقيا بوصفها عنصر الإنتاج الخامس وتطوير الأدوات الإحصائية والقياسية لتكميم هذا المتغير وتكميم عوائده ، وهذا يعتمد على الوزن النسبي الذي يعطيه كل بلد او نشاط لهذا العنصر اعتمادا على المستوى التكنولوجي الموروث ومدى الرغبة في تطويره.

– ضرورة ان تكون السياسات الاقتصادية الكلية مكملة لنواقص السوق الخاصة بشروط المنافسة لضمان عمل جهاز الأسعار والأجور بشكل معبر عن قوى العرض والطلب ومدى الحاجة والندرة ، وليست بديلا عنها يشوه أدائها في إطار رغبات حكومية للهيمنة والاستحواذ وتغليب للمعايير السياسية .

– ضرورة ان تسعى الشرائح والشعوب المتضررة من العولمة الى المطالبة بالعولمة العادلة في توزيع الأعباء والمنافع معا.

– ضرورة الأخذ باقتصاد السوق الاجتماعي والمتبنيات الاخلاقية والدينية شائعة القبول والسعي الجاد مع المنظمات الدولية لتطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية على القطاع الخاص ومعايير الحوكمة والشفافية في الأداء الحكومي والخاص.

المصادر:

١. فتح الله ولعلو، الاقتصاد الساسي ،المداخيل والنقود والأنتمان،بيروت،دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ،١٩٨١،ص٢٣.
٢. للمزيد ينظر:
– مريم بنت زيدون، ظاهرة الفقر في العالم ، معضلة تنذر بالخطر، ٢٠٠٤، www.aljazeera.net
– البنك الدولي، شبكة احصاء الفقر ، web.wordbank.org
٣. د.عبدالحسين العنبكي، تخصيصات الاراضي الزراعية للقطاع الخاص- بين الواقع ومتطلبات الاستثمار، ورقة عمل مقدمة في مؤتمرUNDP حول ادارة الأراضي في العراق ، بيروت ٢٠١٠ .
٤. عبدالحسين محمد العنبكي، تحديد مساهمة التقدم التكنولوجي في بعض فروع الصناعة التحويلية في العراق، رسالة ماجستير،الجامعة المستنصرية ،١٩٩١، ص٥-٦.
٥. المصدر نفسه، ص ١١٧.
٦. ينظر:البروفيسور الدكتور وليم هانكل، القطاع المالي والبنك المركزي في اقتصاد السوق الاجتماعي، مؤتمر للوكالة الألمانية للتنمية الدولية (GIZ) ، عمان ت١ -٢٠١٠ ، ص٥.
٧. المصدر نفسه،ص١٨.
8. World Bank, Opportunities and options for governments to promote corporate socialresponsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania. WorkingPaper, March 2005..p1
٩. تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر ٢٠١١، نقلا عن الموقع الالكتروني www.idsc.gov.eg
10. رقية عيران، المسؤولية الاجتماعية للشركات، سوق فلسطين للأوراق المالية، نقلا عن الموقع الالكتروني :www.google.com

Re-distribution of income in favor of the poor - theoretical entrance of stagnation treatment

Research Summary:

Research deals the crises of the global recession of the facets of different and calls for the need to think out of the ordinary theory and find the arguments of the theory to accommodate the evolution of life, globalization and technological change and the standard of living of individuals and the size of the disparity in income distribution is not on the national level, but also at the global level as well, without paying attention to the potential resistance for thought the usual classical, Where the greater the returns of factors of production, the consumption will increase, and that the marginal propensity to consume may rise and the rise at rates greater with slices of low-income (the mouths of the poor) with a view to satisfy the needs of non-saturated, and increasing investment demand when increasing marginal efficiency of capital in excess of the interest rate, Thus, the national income liege a positive function relation with (investment) and greater return on investment encourage organizers to greater investment ROI Vtkon relationship positive correlation between the size of the investment and earnings expectations for, and then will be affected the level of development at rates profits long as it is function in the investment.

Government interventions (demand management) lengthened the life crises, but at the same time prevented it that magnified to the extent of out of control, it is permission from the corner boosted Immunologists economy depending on government intervention and made at the same time autoimmune economies back down as it has become in the custody of government Macro policies , which reduced the ability of markets to adapt and become a market mechanism is ineffective Other (the sticky) in their ability to work to restore balance and stability, In order to continue investment demand would have to proceed with consumer demand in order to find the balance and the liquidation of the market and otherwise occurring crises, stagnation, and so is moving consumer demand sufficiently to push investments and achieving profits must satiating the mouths of the poor continually, and this confirms that the solution to the crisis of stagnation, and in order not to shrinks investments capitalists and their profits shrinks by extension they should think hard about manner for the distribution of returns of production factors in a fair and equitable manner.

What is new is that what he deserves every factors of the production of the returns is no longer gets it in accordance with the mechanisms of compete, so it is no longer the four factors of production, and we have to change theoretical framework to become the five factors of production, to become a technology one of the factors of production fundamental and not a follower or followed by appear its effect incarnated in the capital sometimes or non-incarnated but just (residuals) such as technical knowledge, experience and good organization and others, if the state is the administration and the private sector is the economy, the mix optimizing between the administration and the economy ensures us the prevalence of the social market economy in order to achieve sustainable development, and this limits the emergence of large and rotating stagnation crises.

Keywords: Marginal propensity to consume, Production elements, The sticky wages, Ground rent, Double taxation, Deflationary pressures, Inflationary pressures, Monopolistic profit, Competitive Profit, Stagflation, Brain Revenue , Fair Globalization, Social Market Economy, Individual welfare, Sustainable development, Social Responsibility, Social Solidarity, The fragile Slices.